الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر...معالمها.

زغـيـب شهـــرزاد
& الجبوري عبد القادر
قســم علوم الاقتصاد و التسيير
جامعــة باجي مختــار -عنابة

أستلم في02/04/15 – قبل في 02/12/11

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تلخيص أهم المعالم للإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر منذ أواخر الثمانينات و خلال فترة التسعينات لتصحيح الإختلالات المالية و النقدية التي تعرض لها الإقتصاد من جراء الأزمات الإقتصادية التي إجتاحت العالم منذ الثمانينات.

Résumé

Cette étude se propose de présenter et d'analyser la politique des réformes économiques qui a été instaurée en Algérie depuis les années quatre-vingt et quatre-vingt dix.

Le but de ces réformes était de relancer et de restructurer les secteurs productifs et de créer une ouverture de l'économie nationale sur le marché mondial.

المقدمة

تعتبر نهاية فترة الثمانينات بمثابة نهاية الأزمة التي إجتاحت الدول الصناعية و التي من أهم مميزاتها الركود و التضخم (1). و قد ترتبت عليها مجموعة من النتائج لم تتضح معالمها النهائية بعد غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو نشوء و تطور حركة عالمية تطالب بإحلال الديمقراطية على مستوى النظم السياسية في مناطق مختلفة من العالم. و يبدو لدى أي متتبع أن هذه الحركة حققت ما تصبوا إليه إلى حد بعيد فقد تزامنت مع تطور معلم آخر أخذ بالصعود و هو التوجه إلى اقتصاد السوق، خاصة بعد أن أثبت الإقتصاد المخطط فشله خلال هذه الفترة و أنه لا يخلو من المساوئ و السلبيات.على إثر ذلك عرفت معظم الدول النامية إختلالات إقتصادية إزدادت حدتها عند تراجع أسعار النفط في 1986. و الجزائر كغيرها من الدول النامية أصاب إقتصادها بشكل عام و مؤسساتها الإنتاجية بشكل خاص فشل إقتصادي برز أكثر عند

تراجع مداخيل البترول في 1986 التي تشكل أكثر من 90% من الإيرادات بالعملة الصعبة.

كل هذا بين لأصحاب القرار عيوب الإقتصاد الموجه لأنه كان من الصعب التخلي على هذا النمط لإقترانه بعدة عوامل لازمته لأكثر من ثلاث عقود من الزمن و ما زاد ذلك الحاجة الملحة هو هيكلة القروض الخارجية لتحقيق التوازنات الداخلية أو على الأقل التقليص من عجز الميزانية الذي أثقل كاهل الدولة مما سبب التبعية المالية للخارج. في ظل تلك الإختلالات الهيكلية الإقتصادية جاءت حتمية الإصلاحات بوضع برامج خاصة اعتبرت كبداية لمرحلة جديدة على المستوى السياسي و الإقتصادي، و هو العدول عن النظام الإشتراكي و التوجه تدريجيا نحو إقتصاد السوق.

إلا أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن من أول وهلة، هو هل تعتبر الإصلاحات كهدف في حد ذاتها أم كوسيلة لتحقيق أهداف معينة؟. فحسب رأينا فالإصلاحات الإقتصادية تعتبر كوسيلة لتحقيق أهداف و الممثلة في (الوصول إلى نمو إقتصادي معتبر، تحسين مستوى المعيشة و التقليص من البطالة و غيرها...)، إذا كان كذلك فما هي إذن السبل التي إنتهجتها الجزائر لتحسين إصلاحاتها؟ و هل الإصلاحات المطبقة كانت كفيلة لمعالجة الإختلالات الإقتصادية أم تحتاج إلى الإصلاح؟.

للإجابة على هذه الأسئلة، نقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى جزئين :

الجزء الأول : تحديد خصوصيات الإقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات (منذ بداية الثمانينات)

الجزء الثاني : تحديد ماهية الإصلاحات المعلن عنها و هذا بتقسيمها إلى ثلاث فترات

الفترة الأولى : 1986 – 1993.

الفترة الثانية : 1994 – 1998.

الفترة الثالثة : 1999 – 2004.

الجـــزء الأول :

خصوصيات الإقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات

نحـاول مـن خـلال هـذا الجزء تشخيص الحالة السيئة التي عرفتها الجزائر على المستويين الإقتصادي و السياسي.

أ- على المستوى الإقتصادي :

إن معضلات الواقع الإقتصادي و كيفية مواجهة أخطار الأزمة الإقتصادية الخانقة يكمن في تجميع عناصر الرؤية الإقتصادية لمعالجة المشكلة الإقتصادية بشتى جوانبها، ذلك أن جوهر الأزمة في تصورنا ليس مرده بعض الإختلالات المالية التي يتعين مواجهتها بمزيد من الإقتراض بل هو عبارة عن الخلل الإقتصادي الهيكلي الذي يصعب إيجاد حل جذري له. لهذا يجب النظر عند وضع الإستراتيجية المثلى لمعالجة الأزمة إلى المعضلات الأكثر حدة و أهمية و التي أهمها :

1- التضخم

يعتبر التضخم سبب رئيسي ومباشر لحالة التدهور و الإنهيار و تفاقم باقي الإختلالات الإقتصادية، و عليه لوحظ خلال العشرية (80-90) إبراز آثار تضخمية أثرت بشكل سلبي على الهيكل المالي و التنظيمي و القدرة الإنتاجية و تكاليف الإنتاج على مستوى كل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، و قد قدر معدل التضخم بـــ : 8,8%(2). و إذا حاولنا ربط التضخم بمؤشر الأسعار فقط فإن السياسات الحكومية المطبقة خلال (80-90) في هذا المجال لم تفلح في معالجته (التضخم) عن المستوى التقليدي، بل عرف مؤشر الأسعار تطور في النسبة من 53.5% في 1980 إلى 105.9% في 1990 (3) بالرغم من أهمية هذه الأرقام إلا أنها لا تعبر بشكل دقيق عن التضخم، لأن هناك مؤشرات عدة (كتراجع مستوى الخدمات مثلا) تدل على أن المعدلات الفعلية المسجلة تتجاوز بكثير المستوى المصرح به رسميا.

2- البطالة

يشـــكل هذا المعيار معضلة إجتماعية و إقتصادية في آن واحد، و لقد أخذ فـــي الإتســـاع المســـتمر و مس مختلف الفئات و الشرائح الإجتماعية و كانت نسبتها في تصاعد إذ سجلت في 1985 بنسبة 16.9% و أصبحت 21.5% في 1988 (4).

3- القدرة الشرائية

عـــرفت تدنـــي لدى مختلف فئات المجتمع و هذا راجع لإرتفاع أسعار المـــواد الإستهلاكية بشكل متسارع مما يؤدي إلى ضعف في مستوى الإستهلاك

الفـردي و هـذا يـرافقه إتساع في درجة الفوارق الإجتماعية. و ما أثر بشكل مباشـر على تقليص الواردات من المواد الإستهلاكية من 9.40 مليار دولار في 1985 إلـى 7.69 مليار دولار في 1988 (5) و تراجع صادرات المحروقات بسبب أزمة (1986) و بالتالي أدى إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة و التي بلغت ما يقارب 2 مليار دولار.

4- المديونية :

تـتوقف أزمة المديونية في الجزائر على نموذج التنمية الذي شرع فيه مـنذ سـنة 1967 و هو نموذج الصناعات المصنعة الذي يتطلب موارد مالية كبـيرة، ممـا أجبر أصحاب القرار على الإقتراض من الخارج لتمويل النموذج بتوفـير ضـمانات إتجاه دائنيها منها ارتفاع أسعار المحروقات على أن تسدد الأمـوال المقترضـة في الأجل الطويل و الجدول رقم (1) يلخص تطور مبلغ المديونية و خدمتها خلال فترة 1976 – 1989.

الجدول رقم (1) :

تطور المديونية و خدمة المديونية خلال 1976 – 1989. الوحدة : مليار دولار

السنة	1967	1974	1979	1982	1986	1989
مبلغ المديونية	1.4	3.7	17.4	19.3	19.3	25.32
خدمة المديونية	4.1	5.1	8.8	4.84	4.12	7.92

Source . O.C.D.E External Debt of Developing Countries Paris 1984
// // // // 1986
// // // // 1987

مـن الجـدول أعـلاه نلاحظ الإرتفاع المستمر في مبلغ المديونية، و هذا يمكن تفسيره في عدة عوامل داخلية و خارجية.

أ- العوامل الداخلية : تتمثل أهم العوامل الداخلية في :

1-فـي السـبعينات كـان نمـوذج التنمية يتطلب كثافة كبيرة من رأس المال بإرتكـازه على تكنولوجيا متقدمة و على سلع وسيطية لازمة للتشغيل، هذا يحفز على الإستدانة من الخارج لأنه يفوق الطاقة المحلية في التمويل.

2- أمـا في الثمانينات مع إستمرار ظاهرة التضخم، و الإنخفاض الملموس في نمـو الـناتج الداخلـي الإجمالي، كل ذلك أدى إلى اللجوء أكثر إلى الإقتراض بمعدلات كبيرة لتمويل المشاريع العالقة.

3- سـوء توظيف القروض، لأن في معظم الأوقات إقترنت عملية الإقتراض بزيادة في الإستهلاك الترفي و خاصة من قبل أصحاب النفوذ.

4- العجز المستمر في ميزان المدفوعات، لأن الإستدانة المفرطة أثرت على قطـاع الـتجارة الخارجـية و على مستوى السياسة النقدية مما أدى إلى زيادة

الـــواردات السلعية على حساب الصادرات و قد أدى هذا الإختلال التجاري إلى عجز متواصل في ميزان المدفوعات.

ب- العوامل الخارجية : يمكن حصر أهم العوامل الخارجية في :

1- إرتفاع أسعار الفائدة و زيادة أعبائها الحقيقة.

2- إنخفـــاض الأســـعار العالميـــة للمواد الخام و السلع الأساسية، و ارتفاع أســـعار الســـلع المصنوعة أي بمعنى إرتفاع أسعار الواردات و إنخفاض أسعار المواد المصدرة كالبترول يؤدي بشكل مباشر إلى عجز ميزان المدفوعات الذي يـــزيد بـــدوره مـــن الميل إلى الإستدانة الخارجية، مما يؤدي إلى إضعاف قدرة الـــبلاد عن الوفاء بأعباء ديونها و هذا ما يعرف بتدهور التبادل التجاري للبلاد المدينة.

3- الـــركود التضـــخمي الســـائد في العلم الرأسمالي (6) الذي أثر كثيرا في الأوضاع المالية فإنخفاض حجم العملات الأجنبية في فترة تزايدت فيها مدفوعات خدمة الدين أدى إلى ظهور صعوبات على مستوى الإقتراض الخارجي.

ب- عـــلى المســـتوى السياسي : لا يمكن لإستراتيجية إقتصادية متكاملة أن تعـــرف التطـــبيق الفعلي أو النجاح الكامل ما لم ترسم في ظل أوضاع سياسية مستقرة و الجزائر لم تعرف إستقرار سياسي ثابت بل تعاقب عدة حكومات، مما يـــؤدي حـــتما إلى ظهـــور سياســـات متناقضة مبينة على عدة اعتبارات منها شخصية و من جهة أو محاولة لتثبيت بشكل أو بآخر سياسة الوحدوية من جهة ثانية.

إذن لمعالجـــة تلك المشاكل سارعت السلطات على الرغم من اختلاف توجهاتها إلى وضـــع برامج للإصلاحات محاولة منها تجنب التوقف النهائي لعجلة التنمية و هـــذا بتهيـــئة الظروف الملائمة لتحقيق الفعالية و المردودية اللازمة لأحداث نمو إقتصادي جديد و هذا ما سنحاول معرفته في الجزء الثاني.

الجـــزء الثانـــي

ماهية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

إن وصـــول الإقتصـــاد الجزائـــري إلى طريق مسدود نظرا لجملة من العوامل كما سبق ذكرها وضع السلطات أمام حتمية إتخاذ الإجراءات اللازمة و الـــتعجيل بالإصـــلاح. و إبـــتداءا مـــن منتصف الثمانينات، سارعت السلطات الجزائرية [أ*] لوضع برامج للإصلاحات إتسمت بعدة خصوصيات و هذا حسب

[أ*] متمثلة في حكومة حمروش.

كـل فـترة زمـنية طـبقت فيها و على هذا الأساس قمنا بتقسيم فترة الإصلاحات إلى ثلاث فترات :

1- الفترة الأولى 1986 – 1994 :

إتسـمت هـذه الفترة بوضع ترتيبات أولية للإصلاحات و كانت البداية بـتعديل الدستور 1989 و تكوين حكومة عرفت بحكومة الإصلاحات و هذا من أجل ترسيخ فكرة التوجه نحو إقتصاد السوق لدى المجتمع السياسي و المدني.
و لتجسيد ذلك قامت حكومة "**حمروش**" بوضع اللبنة الأولى للإصلاحات محاولة الإعـتماد عـلى الـذات و لهذا عرفت بالإصلاحات الذاتية التي تتضح معالمها كالآتي :

أ- مـنحت للمؤسسات الإقتصادية الإستقلالية القانونية و المالية مع إعادة تأهيـلها و إعفائهـا مـن الديون من طرف الخزينة العمومية و إستبدال الديـون التي في ذمتها بسندات حكومية اتجاه البنوك التجارية و هذا ما عرف بالتطهير المالي (7).

ب- العمـل عـلى تطويـر سياسة التوجه إلى الداخل بإعتماد على تكثيف العلاقـات الإقتصـادية بيـن مختـلف المؤسسات الوطنية سواء كانت إنـتاجية، خدماتيـة أو بيـن المؤسسـات الإقتصادية و السوق حسب ميكانيزمات العرض و الطلب.

ج- من أجل تثبيت أكثر للإصلاحات الذاتية و نتيجة للظروف المالية التي تعيشـها الخزيـنة الجزائري، فقد لجأت الجزائر إلى إبرام إتفاقيتي (30 مـاي 1989) و (3 جـوان 1991) (8) بهـدف الحصول على الدعم المالي من صندوق النقد الدولي، لأنه لم يكن هناك أي خيار لدى حكومة حمـروش سـوى البحث عن مخرج لتجسيد إصلاحاته حتى و لو كان بواسـطة هذه المؤسسات العالمية لأن حسب ذهنية الجزائري آنذاك أن إقامة علاقة مع تلك المؤسسات يكون بمثابة "**بدعـة** " (9).

د- إصدار عدة قوانين من بينها :

1- قـانون النقد و القرض (90-10) المؤرخ في 1990/04/14 يحتوي هذا القـانون عـلى إجـراءات جديدة لتسيير البنوك و الرجوع بها إلى القواعد المصـرفية المعمـول بها و التي تعتمد على المنافسة و الإستثمار الوطني و الأجنـبي. كما أنه يهدف إلـى تجديد الإصدار " Emission " النقدي، ذلك لأن الـدورة الإقتصادية عرفت سيولة ضخمة ناتجة عن الإصدارات السابقة التي تمت بدون مقابل إنتاجي و عليه لابد من إسترجاع هذه السيولة و إعادة بثها من جديد في السوق الإقتصادية الرسمية.

2- قـانون توجيه الإستثمار (93-12) المؤرخ في 05/ 1993/10 (10)، قـام بمـنح إمـتيازات و ضمانات تسمح بـتدعيم و تطويـر دواليـب الإقتصاد الوطني و هذا حسب المساهمات التي يوفرها كل من المستثمر المحلي أو الأجنبي.

مـع كـل ذلـك فإن تطبيق هذه الإصلاحات لم تحقق النتائج المرجوة، نتيجة للأزمة السياسية التي عاشتها الجزائـر منذ 92/01/11(ب*) بل أفـرزت عدة تشوهـات مست كل النواحي الإقتصادية يمكن تلخيصها كالآتي (11) :

1- لم تتمكن هذه الإصلاحات من إعادة التنشيط الفعلي للمؤسسات العامة، حيـث لوحظ تزايدا مستمرا في تراكم الخسائر لديها. كما استمرت في الحصول عـلى الإئـتمان بسـهولة من البنوك التجارية دون أن تتمكن من تحديد أسعار منتجاتها بحرية.

2- الإنخفاض في الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) بالقيم الحقيقة.

3- إرتفـاع معـدل الـبطالة الذي إنتقل عام 1990 من 20% إلى 24% عام 1993 و هـذا ناتج عن الإرتفاع في عدد السكان النشطين دون أن يقابله إرتفاع في الناتج الداخلي الإجمالي.

4-عمـلية الإنتفاح على الرأسمال الأجنبي، عملت على تسريب العملة الصعبة إتجـاه الدولـة الأم، هـذا يؤثـر بـلا شك في السيولة النقدية للدولة المستقبلة للإستثمار الأجنبي مما ينعكس على مصادر التمويل.

5- حـدوث تدهـور و لا تـوازن فـي ميزان المدفوعات ناتج عن العجز المتـنامي فـي خزينة الدولة، و استمرار اللجوء إلى الديون الخارجية، مع العلم أن معـدل خدمة الدين عرف معدلا مرتفعا نسبيا و إنتقل من 8.89 مليار دولار في 1990 إلى 9.05 مليار دولار في 1993 (12).

6- إرتفـاع معدل التضخم نظرا لتسجيل فائض في الطلب من جهة و إرتفاع مستوى التكاليف من جهة أخرى إضافة إلى عدم الإستغلال الكلي لطاقة القطاع الصناعي التي لم تتعدى معدل 50%.

نتيجة لهذه الوضعية السيئـة التي وصل إليها الإقتصـاد الجزائري خلال فترة (87-1993) لـم تقـف السلطات و المتمثلة في عدة حكومات متوالية مكتوفة الأيـدي بـل سـعت بكـل الطـرق لمعالجة المشاكل و تدارك النقائص و هذا بالشروع في إصلاحات جديدة خلال فترة (1994-1998).

(ب*) الفترة التي توقف فيها المسار الإنتخابي، و هي نفسها التي عرفت تعاقب عدة حكومات.

2- الفترة الثانية 1994 - 1998 :

تميـزت هذه الفترة بتكثيف الإتصالات مع المؤسسات النقدية العالمية و خاصة صندوق النقد و ابنك الدوليان، و كان إبرام إتفاق يقضي بضرورة وضع بـرنامجا للـتعديل الهيكـلي الشامل سنة 1995 (13)، كان الهدف منه معالجة اللاتـوازن الإقتصـادي الذي يعرفه الإقتصاد الجزائري و خاصة منذ 1986 و الـتي عجـزت كـل الإصـلاحات المطبقة أنذاك من تصحيحه. و لتثبيت ذلك الـبرنامج المدعم من طرف الهيئات العالمية كان لابد من إبرام عدة إتفاقيات من بيـنها، إتفاقيـة "1994 لسـتاند بـاي "، تم تلته بإتفاق تسهيلة للتمويل الموسع المصـحوب ببرنامج إعادة جدولة الديون الخارجية الذي إعتبر ضرورة لازمة لـتمويل الإصلاحات في المرحلة الثانية و لقد حددت مدة ثلاث سنوات من (95 -1998) كفـترة ضـرورية لتطـبيق هـذا البرنامج و من ثم تهيئة الأرضية المناسـبة للسـلطات الجزائرية للتوجه نحو إقتصاد السوق بعد أن لوحظ ترددا كـبيرا مـن طرف كل الحكومات المتوالية لإبرام مثل هذه الإتفاقيات خوفا من فقـدان جزء من سيادتها الإقتصادية و السياسة من جهة، و من جهة ثانية إتخاذ الوقـت الـلازم لتهيئة العمال لتقبل مختلف الآثار الإجتماعية الناتجة عن تطبيق شروط صندوق النقد الدولي.

و قـد تمثـلت المحاور الرئيسية لهذا الإتفاق الخاص ببرنامج التعديل الهيكـلي في جملة من الإصلاحات مست كل العوامل الإقتصادية التي من شانها أن تؤثر على النمو الإقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر و كانت كالتالي :

أ- لتثبيت برامج الإصلاح الخاصة بالمؤسسات العمومية قامت السلطات بـ :

1- إنشاء وزارة إعادة الهيكلة سنة 1994 التي تهدف إلى وضع قيود مالية أمام هـذه المؤسسات من أجل الإعتماد على نفسها في إحداث هذه الموارد مثال على ذلـك منح قروض بنكية لـ 23 مؤسسة كبيرة عاجزة و التي يصل إنتاجها إلى تحقيق 15% من القيمة المضافة.

3- إبـتداءا مـن 1995 سـعت الحكومـة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بخوصصـتها أو حلها أو تخفيض عدد عمالها.فمثلا في القطاع الصناعي قد تم حـل 60 مؤسسـة عموميـة اقتصادية صناعية و 383 مؤسسة عمومية محلية صناعية أي ما يعادل 54 % من مجمل المؤسسات المنحلة.

4- مع نهاية 1996 تم وضع برنامج لبعث الحيوية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى و غلق تلك التي لا يمكن إنعاشها و تم ذلك بالإتفاق بين البنوك التجارية و 11 شركة قابضة[*د] .

ب- تنمية و تشجيع القطاع الخاص، حسب بنود الإتفاق قامت الحكومة بـ :

1-إظهار بشكل رسمي لمفهوم "الخوصصة" و ذلك بعقد إجتماع لمجلس الوزراء يوم السبت 1994/4/9، و الذي قرر أن الخوصصة لابد منها، و لهذا جسدها بقانون في 1995 (15) و اعتبرت الإنطلاقة الحقيقية لهذه العملية خاصة بعد إنشاء شركات جهوية قابضة.

2-سنة 1996 و بمساندة البنك الدولي نفذ أول برنامج (16) للخوصصة و قد إستهدف حوالي 200 شركة من الشركات العامة المحلية الصغيرة التي تعمل معظمها في قطاع الخدمات.

3-على مدى فترة 1998 – 1999 اعتمد برنامج ثاني للخوصصة وهذا مع نهاية 1979 ركز على المؤسسات العامة الكبرى. ولتسهيل الخوصصة الفعلية ومواجهة المشاكل المترتبة على الندرة النسبية للمدخرات الخاصة المحلية عدل قانون 1995 في أفريل 1997 لإعطاء نوع من المرونة في عملية تحويل الملكية (كإمكانية الدفع على أقساط، مشاركة العاملين في أسهم رأس المال، والخوصصة الجزئية)(17).

4-أما في ما يخص القطاع الفلاحي فقد سعت الحكومة وفق هذا البرنامج بوضع عدة قوانين تسمح بإعادة الأرض المؤممة بعد الإستقلال إلى مالكيها من جهة و من جهة أخرى وضعت الشروط اللازمة للإنتاج الفلاحي (غير الإعتماد على العوامل الطبيعية) و المتمثلة في القروض الممنوحة و كيفية إستردادها و خاصة إذا تعلق بما يسمى تنمية الجنوب.

5-عرف القطاع الإسكان إعادة هيكلة[هـ*] بإعتباره قطاع حيوي و كان ذلك سنة 1995 بحيث تم حل كثير من المؤسسات و التي وصلت نسبتها إلى 30%

[د*] هي عبارة عن : 1- مؤسسات مستقلة في مجال تسييرها
2- تسيير هيئة ملاك أسهم المؤسسات المنتجة العمومية
3- تسيير مجموعة مؤسسات أو فروع لرفع قدراتهم التنافسية

[هـ*] لا ننسى أنه تم إعادة هيكلته منذ سنة 1992 بمساعدة البنك الدولي ضمن القرض المخصص لتعديل قطاع المؤسسات الإقتصادية و المالية.

من المؤسسات المنحلة. أما في ما يخص عملية تمويله فقد نفذت عدة إصلاحات في هذا المجال، كإعادة رأسملة الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط سنة 1997 و جعله بنكا لتمويل الإسكان.

ج- تنمية القطاع المالي : حضي هذا القطاع بإصلاحات عديدة ضمن برنامج التعديل الهيكلي و هذا لإعتباره النواة المحركة لدواليب الإقتصاد لأي دولة كانت، و قد قامت الجزائر بـ :

(1) لتقليص عجز الميزانية العمومية و السعي لتحقيق التوازن، عملت الحكومة على الرفع من الإيرادات و التخفيض في النفقات بواسطة الضغط على مجموعة من المتغيرات الإقتصادية كإلغاء الدعم على السلع الإستهلاكية الذي بدوره يؤدي إلى تخفيض الطلب و من ثم ترشيد الإستهلاك و قد لوحظ بذلك تراجع في المبالغ الموجهة لدعم السلع الإستهلاكية فبعد أن شكلت نسبة 4.9% من الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) وصلت إلى 0.8% في 1996 على أن تصل إلى 0.6% خلال السنة الأخيرة من الإتفاق و هذا لتحقيق فائض في الميزانية يعادل 0.6% (18).

(2) لتصحيح النظام المالي و تحديث سياسة نقدية تواكب متطلبات السوق ضمن هذا البرنامج فكان ما يلي :

أ- فالإتفاقيتين (Stand by 94) و تسهيله التمويل الموسع يقترحان خطة مالية نقدية صارمة مقابل الموارد المحصلة و المتمثلة في تحديد سقف إصدار النقدي (M2)(و*) لأن كما هو معروف الصندوق النقد الدولي يسعى بطريقة مباشرة إلى الحد من التوسع في القروض الداخلية.

ب- الدعم المالي التي قامت به الحكومة تجاه البنوك التجارية كمحاولة لتعويض في نسبة 80% من خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض سعر الدينار كما استفادة البنك الخارجي و القرض الشعبي من تحويلات الخزينة المقدرة بـ : 10 مليار دج.

ج-إبتداء من 1994 و ضمن قانون النقد و القروض سمح للمستثمرين الأجانب المساهمة في رأس المال البنوك التجارية المحلية، و هذا كبداية لخوصصة البنوك كما تلته عملية خوصصة بنك التنمية الريفية لتقديم القروض الفلاحية، و هذه العملية أدت إلى تحويل بنك الجزائر للتنمية إلى مجموعة من المؤسسات المتخصصة لتلبي بشكل أفضل المتطلبات الخاصة بكل قطاع.

(و*) لأن هذا الأخير يرتبط مباشرة بالتغيير في الممتلكات الخارجية و الداخلية الصافية.

و عمومـــا وفـــق ما ذكر أعلاه نطرح التساؤل التالي : ما هي النتائج المحققـــة بعـــد تطبيق هذا البرنامج و هل أثرت تلك الإصلاحات على النواحي الإقتصادية و الإجتماعية بنفس الدرجة؟.

فحسب الندوة التي انعقدت بعد إنتهاء تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي يوم 28/ 1998/10 و التي حاولت تقديم صورة تقييمية عن وضعية الإقتصاد الجزائري كانت كالتالي :

- **من الجانب الإقتصادي :** تم تحقيق نتائج إيجابية لكن تؤخذ بتحفظ لأن

1- تحقيـــق معـــدل نمـــو موجـــب في حدود 5% (19) يدل على أن الإقتصاد الجزائري بدأ يأخذ وضعه الطبيعي و بالتالي يقترب من المعدل الدولي، غير أن هـــذه النتيجة لم تكن بفعل النشاط الصناعي الحقيقي كما كان متوقعا و الذي ظل دائمـــا يحقـــق معـــدل نمو سلبي (20)، فحسب ما أكده تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2000 (21) ، فالنشاط الصناعي بحاجة إلى تدعيم مالي من الخزينة العمومية مما يساهم في تفاقم عجزها بالرغم من تراجع الدولة عن سياسة دعم الإستهلاك.

2- حسب ما صرح به وزير إعادة الهيكلة و الإصلاحات يوم 2001/03/17 فقد حصل تراجع في معدل التضخم وصل إلى مستوى أقل من الواحد (1%) و بالـــتالي تحول معدل الفائدة إلى معدل إيجابي مما يساهم في تحسن الحالة العامة عـــلى مســـتوى الإقتصاد الكلي. إضافة إلى الإستقرار النسبي للعملات الأخرى حيـــث لوحظ تقلص في الفجوة بين السعر الرسمي و السعر الموازي، إذ وصل إلى حـــدود نقطـــتين بالنســـبة للفرنك الفرنسي. كما عملت الإرتفاعات الكبيرة المســـجلة بالنســـبة للأسعار إلى القضاء على جانب كبير من التبذير و الحد من المضـــاربة فـــي السلع ذات الإستهلاك الواسع مما يوقف نزيف التهريب للسلع خارج الحدود.

3-إســـتمرار حصة الواردات من المواد الغذائية في الزيادة بسبب تفكيك النسيج للمؤسسات الصناعية أدى هذا إلى تثبيت صفة عدم تنويع في التصدير.

4-بالنســـبة للمعاملات الخارجية و بالضبط فيما يخص الإستثمارات الأجنبية و الشـــراكة فـــإن معظم الإصلاحات لم تحقق النتائج المرجوة و هذا بسبب القيود القانونيـــة المفروضـــة عـــليها من جهة و إلى الوضع السياسي المتدهور الذي عرفته البلاد من جهة أخرى خاصة تدهور الوضع الأمني.

- **أما من الجانب الإجتماعي :** فقد لوحظت الآثار الفورية و السلبية لتلك الإصـــلاحات عـــلى هذا الجانب إذ شهدت شريحة العمال في مختلف القطاعات الإقتصـــادية عمـــلية التسريح حيث بلغ عددهم إلى غاية جوان 1998 ما يقارب 213 ألف عامل مسرح و كانت نسبة 51% من العمال المسرحين تعمل بقطاع الإسكان.

كمـــا عـــرف مؤشـــر البطالة إرتفاعا في متوسط نسبته إلى أكثر من 20% خلال 1990 مما جعل متوسط

نصـــيب الفـــــرد مـــن الدخل القومي يتراوح ما بين 1044 و 1633 دولار (22).إذا ما يمكن إستخلاصه من الإصلاحات المطبقة وفق برنامج التعديل الهيكـــلي الشـــامل هو التأخر الذي مازال يسود أغلب القطاعات كقطاع الجهاز المصرفي الذي لم يشرع في التطبيق للتقنيات الحديثة في المعاملات البنكية عبر شـــبكة معـــلوماتية إضـــافة إلى المؤسســـات الإقتصادية العامة و الخاصة التي مـــازالت بعيـــدة عن المعايير الدولية المقاسة بالتكنولوجيا المستخدمة و تحرير الأسعار و التجارة.

3- فترة 1999 و 2004 :

بالرغم من أن هذه الفترة لم تنته بعد، للحكم على نتائجها إلاّ أن هذا لن يكـــون عائقا في محاولة التعرف على التغيرات التي جاءت بها الإصلاحات. إذ يبدو أن ما يميز فترة 1999 -2004 هو محاولة من جهة إرساء قواعد سياسية بواســـطة الانـــتخابات التشـــريعية والرئاسية من اجل تثبيت الاستقرار السياسي والأمـــني فـــي الـــبلاد، ومن جهة ثانية إعادة النظر في بعض المعايير القانونية والاقتصادية ذات التأثير المباشر أو غير المباشر على المستوى الإقتصاد ككل. وعليه فنلاحظ أن الإصلاحات تمت على مستويين:

1-<u>عـــلى المستوى القانوني :</u> فقد وضعت السلطات ترتيبات قانونية (23) جديدة تهـــم خاصـــة عملية حل الشركات القابضة التي تم تعويضها بمجمعات صناعية إيجابيـــة أولا ثـــم عمـــلية الخوصصة كنقطة لا رجوع فيها إذا اعتمدت في هذا الإطـــار سياســـة الشباك الوحيد "Guichet Unique " و لتثبيت ذلك خصص تـــنظيم جديـــد إداري متمـــثل في إنشاء وزارة المساهمة و تنسيق الإصلاحات ووزارة للمؤسســـات الصغيرة و المتوسطة الهدف منها هو وضع إستراتيجيات لتطوير القطاع الخاص.

2-<u>عـــلى المســـتوى الإقتصـــادي :</u> تعـــرف هذه الفترة ميلاد برنامج للإنعاش الإقتصادي و تم الإعلان عنه من طرف رئيس الدولة يوم 2001/04/26 الذي يشـــكل بمـــثابة وقفة (pause) للإصلاحات الإقتصادية المفروضة من طرف المؤسســـات المالية العالمية، و لإعطاء نوع من المصداقية للدولة بأنها مازالت تـــتحكم في بعض دواليب الإقتصاد إذن مبلغ 525 مليار دج الذي سطرته الدولة يـــتخذ صفة التمويل للإنطلاق ببرنامج الإصلاحات الذي عرف تأخر و ترددات كثيرة خلال سنتين (99 و 2000) و نتج عنها ما يلي :

أ- سجل الناتج المحلي الإجمالي للفرد تراجعا طفيفا بعد ما عرف إرتفاعا و هذا يعود لإرتباط التحصيل الجبائي و مداخيل الدولة بالمحروقات التي تتجاوز نسبتها من 65% إلى 96% لأنها تعتبر حجر أساسي في الإقتصاد الجزائري.

ب- عرفت المديونية الخارجية إرتفاعا 3 ملايير دولار إذ قفزت من 22 مليار دولار إلى 25 مليار دولار نهاية (2000) مما أدى إلى تراجع نسبة خدمة الدين إلى 19% من قيمة الصادرات.

إلا أن الإرتفاع في أسعار النفط خلال سنة 2000 و ما بعدها مع تحسين مستوى أسعار المحروقات يعتبر كمؤشر إيجابي يجب إستغلاله في دعم و دفع سياسة الإصلاح بحيث تؤدي إلى تقليص الأضرار الإجتماعية.

و تتأكد الصورة الإيجابية حسب ما أعلنه رئيس الحكومة في ارتفاع إحتياطات الصرف الذي بلغت 18 مليار نهاية أكتوبر 2001 مليار دولار أي ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي و بهذا فهي تعتبر كضمان أساسي للجزائر إذ تزود إقتصادها بالقدرة اللازمة على الإستيراد أولا كما أنها تمنح للمستثمرين الثقة في القدرات المالية و الإقتصادية للحكومة ثانيا(24) زيادة على ذلك فهذا الإرتفاع في احتياطات الصرف سيرفع من دعم لقيمة الدينار داخليا و خارجيا مما يجعل فكرة إنهيار التوازنات الإقتصادية الكبرى تضمحل شيئا فشيئا، وفق ذلك عملت الحكومة بوضع هذا البرنامج للإنعاش الإقتصادي لمدة أربع سنوات (2001-2004) و الجدول الموالي يبين توزيع 525 مليار دج خلال أربع سنوات.

- جدول رقم (2)

توزيع 525 مليار دج خلال أربع سنوات . **الوحدة : مليار دج**

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المبلغ	205.4	185.4	113.2	20.5	524.5
النسبة	39.12	35.31	21.56	3.90	%100

Source : Magazine Investir n° 1 : 1 est une publication de RSM communication p26 Juillet 2001.

يتبين من الجدول رقم 2 تركيز الحصة الكبرى خلال السنتين 2002 - 2001 و هذا يرجع لإعتقاد الحكومة بأنه سوف يتم تحقيق نمو و يقلل من حجم الإختلالات التي عرفتها السنتين 1999-2000.

إلا أن البرنامج الذي إعتبر بمثابة حل للأزمة التي يعرفها الإقتصاد عامة و المؤسسات العمومية خاصة للفترة 2004-2004 لم يخلو من السلبيات و المتمثلة في (25) :

1-سيعرف مؤشر التضخم وفق التوقعات إرتفاعا محسوسا خلال سنتي 2001-2002 مما سيؤثر بلا شك على المرحلة المقبلة المتميزة بالإنفتاح و تحرير التجارة الخارجية و إلغاء الحواجز و التعريفات الجمركية التي سوف يشرع في تطبيقها فعليا خلال 2006 على أقصى تقدير.

2-سيستمر تسجيل ارتفاع في معدل البطالة نظرا للنمو الديمغرافي للفئة النشيطة.

3-يتم تمويل إحتياجات الخزينة بواسطة تعبئة الديون الخارجية المتنازل عنها إضافة إلى توسيع الوعاء الضريبي.

4-لن تعرف المديونية الخارجية التراجع المرتقب و سوف تبقى في حدود 22 مليار دولار سنة 2004 بينما تسجل خدمة الدين إنخفاض يقدر بأقل من 20 % من إيرادات الصادرات. فقد أكد خبراء صندوق النقد الدولي أن الوضع في الجزائر يتطلب معدل نمو يتجاوز 6% خارج نطاق المحروقات إلا أن معدل النمو سيصل إلى 4.9% عام 2002 (دون أن يصل إلى النسبة المعلن عنها سابقا). بالرغم من ذلك سيمكن تحقيق نوعا من الإنعاش الإقتصادي يساهم في تقليل حجم الإختلالات الهيكلية.

و عليه فإن نجاح برنامج الإنعاش الذي سوف يغطي فترة أربع سنوات (2001-2004) يرتبط بالشروع في الإصلاحات المعلن عنها إبتداءا من سنة 2001 و المتمثلة خاصة في إصلاح القطاع المصرفي و قطاع الطاقة، و قطاع البريد و المواصلات مع إعادة التنظيم للعمليات الإستثمارية و إلا سيكون غير قادرا على التماشي مع الأوضاع الراهنة و يصبح كسابقية من البرامج التي لم تتعدى الإطار النظري، لأن الإصلاح الإقتصادي لا يكون فعالا إلا إذا أدى إلى دفع عجلة النمو الإقتصادي مع إعطاء الإهتمام بعمليتي التوزيع و إعادة التوزيع و أيضا وضع رؤية دقيقة على المستوى الإقتصاد الجزئي التي مازالت مفقودة أو غير واضحة ضمن البرامج.

خاتمة

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن عملية الإصلاح الإقتصادي سياسة في جوهرها لأن هناك بعض القوى السياسية ترفض تصغير حجم الدولة على أساس أن الترتيبات الجديدة التي تم صياغتها مؤخرا تسعى إلى وضع مؤسسة

خاصة ممثلة في وزارة المساهمة و المكلفة بالتفاوض مع المتعاملين الإقتصاديين المحليين و الأجانب، من أجل التقليص في العراقيل.

لهذا فإن التصور الأولي لبرنامج عام، يحمل في طياته عناصر كثيرة تقتضي التعمق و التدقيق مما يؤكد على ضرورة التمييز بين مضمون البرنامج الإقتصادي و مضمون الخطة الإقتصادية و التنموية إذ يقتصر الأول على رسم التوجهات و الإختيارات و ترجمتها إلى سياسات و مشاريع عملية من أجل التوصل إلى تحقيق بعض النتائج و الغايات المطلوبة في آجال محددة و يمكن أن تكون مجسدة حسب التوصيات التي وضعها المجلس الاقتصادي الاجتماعي (CNES) وفق تقريره المقدم في 2000 (26).

1-تجديد شروط النمو بهدف بعث استثمارات جديدة في المشاريع الضخمة و محاولة تنشيط الإصلاحات أكثر بالتركيز على الجانب الإجتماعي.

2-إعادة هيكلة القطاعات الناشطة عن طريق برامج الإنعاش الصناعي و إعادة تأهيل لقطاع الإسكان.

3-محاولة إعادة بناء للشريحة الإجتماعية.

الهوامش

(1) لمزيد من التفاصيل فيما يخص هذه الأزمة أنظر : "ضياء مجيد الموسوي"
الخوصصة و التصحيحات الهيكلية، آراء و إتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ص 47 - 49.

(2) دراسة للأستاذ محمد النوري - نشرت بمجلة الإنسان العدد 9 ديسمبر 1992 ص 4.

(3) دراسة للأستاذ محمد النوري نفس المرجع السابق ص 6

(4) Rabah Bettahar "le partenariat et la relance des investissement. Editions Bettahar 1992 1er Semestre B.E.E.F.M page 15.

(5) Rabah Bettahar نفس المرجع السابق و الصفحة

(6) عرفت الدول الرأسمالية ظاهرة التضخم و الركود في 1982، أنظر "ضياء مجيد الموسوي" مرجع سابق الذكر.

(7) الذي يعني تزويد المؤسسات برأس المال الإجتماعي الذي يخول لها تبوء مكانتها الحقيقية.

(8) لمزيد من التفاصيل أكثر في ما يخص الإتفاقيتين أنظر :
Hocine Benisaad "Algérie Restructurations et Reformes Economiques" 1979-1933 Alger OPU Pages 140-156.

(9) M.Benachenhou : Algérie FMI, l'histire secrète, Algérie Actualités 3/10/91

(10) أنظـــر الجريدة الرسمية العدد 64 لسنة 24 ربيع الثاني عام 1414 هـــ ص 3 –10

(11) جريدة الخبر لـــ 2000/01/3 عدد 2751 ص 2.

(12) Rapport de la banque d'Algérie 1996

(13) Belhimer Amar "La dette l'Algérie extérieure de "Alger casbah Edition p203

(14) أهم الإتفاقات يمكن أن تلخص كالآتي :

1- إتفاق تثبيت 05/31

2- إتفاق تثبيت 91/02/03

3- إتفاق تثبيت 94/05/27

4- إتفاق تسهيلة التمويل التعويضي 95/05/22

لمزيد من التفاصيل أنظر Belhimer Amar مرجع سابق ذكره.

(15) الأمر رقم 95/22 المؤرخ في 95/08/26

(16) Media Bank Bimestrielle n° 25 Août/Sept 1996 p10

(17) كـــريم النشاشـــبي وجماعته 1998 الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي واشنطن ص 27.

(18) CNES projet de Rapport Préliminaire sur les effets économiques et sociaux du PAS 12 impression novembre 98 page 31 et 3

(19) جـــريدة الخـــبر 26 أوت 98 مـــأخوذة مـــن الشركة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية الفرنسية 98.

(20) أنظـــر محمد راتول "سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإحـــتلال الخـــارجي " رســـالة دكتوراه دولة كلية العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 2000 ص 277.

(21) CNES projet de rapport sur la conjoncture économique et sociale du premier semestre 2000 novembre 2000 site Internet WWW.CNES.dz

(22) "الأمـــوال" العـــدد التاسع عشر السنة الخامسة – إبريل – يونيو 2001 ص 6.

(23) أنظـــر الجـــريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادر 22 غشت 2001.

(24) Magazine "investir" n°1 publication de RSM juillet 2001 pages 26-27

(25) نفس المرجع السابق

(26) Magazine 'investir"

(26) نفس المرجع السابق ص 29 Magazine "Investir"